



دليل انتخابات التجديد النصفى للكونغرس الأمريكى

نوفمبر 2026



حسام إبراهيم، أندرو ألبير شوقي، ميرة الظاهري

المحرر

حسام إبراهيم

المدير التنفيذي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ورئيس برنامج الدراسات الأمريكية، تركز أعماله على المؤسسات الأمريكية ودورها في السياسات الداخلية والخارجية.

المشاركون في التقرير

أندرو ألبير شوقي

باحث متخصص في الشؤون الأمريكية، ونائب رئيس برنامج الدراسات الأمريكية، تركز أعماله على السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية.

ميرة الظاهري

باحثة في الشؤون الدولية بمركز المستقبل، ونائب رئيس برنامج الدراسات الأمريكية، تركز أعمالها على السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط.



التصميم الفني: عادل خطاش

التدقيق اللغوي: محمذن الغوث

قائمة المحتويات

المقدمة

04

أولاً: دور الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي

06

ثانياً: الكونغرس 119 الحالي والكونغرس 120 القادم

09

ثالثاً: انتخابات التجديد النصفى نوفمبر 2026

17

رابعاً: الشرق الأوسط في الكونغرس: أين يتغيّر ميزان التأثير؟

32

خامساً: من سباق التجديد النصفى 2026 إلى انتخابات الرئاسة 2028

34



المقدمة

تُعبر مقولة أبراهام لينكولن «حكومة الشعب، بالشعب، ومن أجل الشعب» عن الفكرة الأساسية للانتخابات الأمريكية؛ وهي أن يختار المواطنون مَنْ يمثلهم، وأن يظل هؤلاء الممثلون مسؤولين أمامهم عن قراراتهم وأدائهم. ففي هذا التصور، يصبح التفويض الانتخابي علاقة متجددة بين وعود الحكم وتجربة المجتمع؛ تُختبر في تفاصيل المعيشة والأمن والحقوق. ومن صوت الفرد إلى مقعد ممثله، ومن المقعد إلى التشريع والإنفاق والرقابة؛ تتشكّل الصلة بين الإرادة الشعبية والقرار العام، ويظل السؤال حاضراً: مَنْ يمارس السلطة، ولصالح مَنْ، وبأي حدود؟

وتمنح انتخابات التجديد النصفى هذه العلاقة موعداً للمراجعة أثناء ممارسة الحكم؛ إذ يستطيع الناخبون إعادة توزيع القوة داخل الكونغرس دون انتظار انتهاء الولاية الرئاسية. وتستحضر هذه الفكرة ما كتبه جيمس ماديسون في الورقة الفدرالية رقم 51 عن اعتماد الحكومة على الشعب بوصفه الضابط الأساسي لعملها. فالناخب قد يجدّد دعمه لمسار قائم، وقد يمنح معارضيهِ أدوات أوسع للمساءلة والتفاوض. وهنا تتجسّد فلسفة التجديد النصفى؛ وهي أن يبقى التفويض قابلاً للمراجعة، وأن تتيح المؤسسات تصحيح اتجاه الحكم سلمياً. وعلى هذا الأساس، تُقرأ منافسة 2026 باعتبارها اختباراً مستمراً للعلاقة بين الثقة والمحاسبة، وبين القدرة على اتخاذ القرار والمسؤولية عن نتائجه.

والحقيقة أن انتخابات التجديد النصفى الأمريكية، المقررة في 3 نوفمبر 2026، تضع تضع موازين السلطة في واشنطن أمام اختبار جديد. فالتنافس على جميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 435 مقعداً، و35 مقعداً في مجلس الشيوخ؛ سيحدد التشكيلة الحزبية للكونغرس المقبل، ومساحة التوافق أو المواجهة



مع الرئيس دونالد ترامب خلال العامين الأخيرين من ولايته الثانية. وتمتد رهانات هذا الاستحقاق إلى التشريع والإنفاق والرقابة والتعيينات؛ ما ينعكس على السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية.

وينطلق فهم الانتخابات من موقع الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي؛ إذ يجمع بين تمثيل السكان في مجلس النواب والمساواة بين الولايات في مجلس الشيوخ، ويمارس صلاحيات أساسية في صياغة القوانين وتخصيص الأموال ومساءلة الإدارة؛ ومن هذا المنظر، يقدم الدليل قراءة لبنية المؤسسة واختصاصاتها، والفروق بين مجلسيها، وتركيب الكونغرس الـ 119 وحصيلة التشريعية، وصولاً إلى ملامح الكونغرس الـ 120 الذي ستسهم انتخابات نوفمبر في تشكيله.

وتتحدد فرص الحزبين بتفاعل مجموعة من العوامل، تشمل الأوضاع الاقتصادية وتقييم أداء الإدارة، وأولويات الناخبين، وقدرة الحملات على الإقناع والحشد. ويضاف إليها أثر التمويل والإعلانات، وإعادة ترسيم الدوائر، واتساع القاعدة المؤهلة للتصويت. وتظل المشاركة الفعلية عنصراً حاسماً؛ فترجمة التأييد السياسي إلى مقاعد تتوقف على وصول الناخبين إلى الصناديق، وعلى توزيع أصواتهم بين الدوائر والولايات.

وفي هذا الإطار، يشرح الدليل كيف تُجرى الانتخابات، بدءاً من الترشح والتمهيدات، مروراً بالتصويت المبكر والبريدي والاقتراع العام، وانتهاءً باستكمال الفرز والتصديق على النتائج. ويوضح توزيع المسؤوليات بين سلطات الولايات والمحليات والجهات الفدرالية والمحاكم، إلى جانب أدوار اللجان الحزبية. كما يعرض خرائط المقاعد وترجيحات المنافسة، مع التمييز بين عدد المقاعد المخصص لكل ولاية، والتقديرات السياسية لاحتمالات فوز المرشحين.

وعلى هذه الأسس، يناقش الدليل أربعة سيناريوهات لتوزيع الأغلبية بين المجلسين، وما قد يترتب عليها من اختلاف في أولويات التشريع والرقابة والعلاقة بالبيت الأبيض. ويمتد التحليل إلى قضايا الشرق الأوسط، من إيران وغزة إلى أمن الخليج والملاحقة في البحر الأحمر وسوريا ولبنان والعراق، ثم إلى انعكاسات النتائج على منافسة 2028. وتتمثل الرسالة الأساسية في أن انتخابات 2026 ستوزع أدوات التأثير في الحكم، في حين ستكشف السنوات التالية كيف يستخدمها الفائزون، وما يترتب عليها داخل الولايات المتحدة وخارجها.



أولاً: دور الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي

حين رسم الدستور الأمريكي ملامح الحكم، منح الكونغرس مساحة البداية؛ فخصّص له مادته الأولى المكونة من عشر فقرات، قبل أن ينتقل إلى صلاحيات الرئيس وتنظيم القضاء؛ مسنداً إلى مجلسيه، النواب والشييوخ، سلطات تمتد من فرض الضرائب وتنظيم التجارة إلى إنشاء الجيوش وإعلان الحرب.

ففي الكونغرس تُصاغ القوانين، وتُقرّ اعتمادات الإنفاق، وتُمارَس صلاحيات دستورية لمحاسبة كبار المسؤولين، وهكذا، تجتمع تحت قبته سلطة التشريع، والتحكم في المال العام، ومساءلة من يتولون الحكم؛ وهي صلاحيات تجعل منه شريكاً أساسياً في تشكيل السياسات التي تحكم حياة الأمريكيين وتؤثر في العالم.

1. المهام المحورية

يؤدي الكونغرس دوراً أساسياً في صياغة السياسات ومراقبة السلطة التنفيذية، من خلال التالي:

- | | | | | |
|---|---|--|---|---|
| <p>5</p>  <p>المساءلة الدستورية:
توجيه الاتهام إلى الرئيس وغيره من المسؤولين الاتحاديين عبر مجلس النواب، وإجراء المحاكمة أمام مجلس الشيوخ؛ وبذلك يشكّل الكونغرس ركيزة في نظام الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات.</p> | <p>4</p>  <p>الدفاع والسياسة الخارجية:
إعلان الحرب وتمويل القوات المسلحة، إلى جانب اختصاص مجلس الشيوخ بالموافقة على المعاهدات وتعيينات رئيسية.</p> | <p>3</p>  <p>الرقابة والمساءلة:
عقد جلسات الاستماع والتحقيقات ومراجعة أداء الوزارات والمسؤولين.</p> | <p>2</p>  <p>الضرائب والإنفاق:
إقرار الضرائب وتخصيص الأموال لتمويل الحكومة وبرامجها.</p> | <p>1</p>  <p>التشريع:
مناقشة مشروعات القوانين وإقرارها؛ ويتطلب المسار المعتاد موافقة المجلسين على نص متطابق، ثم إحالته إلى الرئيس.</p> |
|---|---|--|---|---|



«الكونغرس هو، ويجب أن يكون، في هذه الشؤون، عين الأمة وصوتها»

الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون وودرو ويلسون 1885

2. لمحة عامة عن الكونغرس

- **التعريف العام:** هو المؤسسة الدستورية التشريعية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف من مجلسين هما: الشيوخ والنواب، وينعقد في مبنى الكابيتول الأمريكي بواشنطن العاصمة.
- **النشأة:** أنشئ الكونغرس -في شكله الحالي- بموجب دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وانعقد لأول مرة عام 1789؛ ليحل محل كونغرس الكونفدرالية في وظيفته التشريعية.
- **التكوين والعضوية:** يتكوّن من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، بإجمالي 535 مقعداً؛ موزعة على مجلسين: **مجلس الشيوخ 100 مقعد** بواقع عضوين لكل ولاية من الولايات الخمسين؛ بصرف النظر عن حجم سكانها، و**مجلس النواب 435 مقعداً**، تُوزّع بين الولايات بحسب عدد السكان. يضم مجلس النواب، بالإضافة إلى مقاعده الـ 435، ستة ممثلين عن واشنطن العاصمة والأقاليم الأمريكية، لا يملكون حق التصويت النهائي على إقرار التشريعات في الجلسة العامة.
- **التمثيل:** التشكيل يقوم على الجمع بين تمثيل السكان وتمثيل الولايات؛ إذ يمنح مجلس النواب الولايات الأكثر سكاناً عدداً أكبر من المقاعد، في حين يضمن مجلس الشيوخ المساواة بين الولايات الكبيرة والصغيرة. ويعود هذا الترتيب إلى «التسوية الكبرى» خلال المؤتمر الدستوري عام 1787.

التسوية الكبرى: اتفاق أقرّه المؤتمر الدستوري الأمريكي في 16 يوليو 1787، لحسم الخلاف بين الولايات كثيرة السكان والولايات قليلة السكان بشأن كيفية تمثيلها في الكونغرس. يُذكر أن الولايات كثيرة السكان كانت تطالب بتمثيل يتناسب مع عدد سكانها؛ بما يمنحها مقاعد أكثر. أما الولايات قليلة السكان، فتمسّكت بالمساواة بين الولايات؛ خشية أن تهيمن الولايات الكبرى على القرارات. وجاء الحل بالجمع بين المبدئين: التمثيل النسبي بحسب السكان، والتمثيل المتساوي للولايات.



3. مجلسي النواب والشيوخ: ما الاختلافات بينهم؟



مجلس النواب	وجه المقارنة	مجلس الشيوخ
435	عدد المقاعد	100
عدد سكان كل ولاية	أساس التمثيل	المساواة بين الولايات: عضوان لكل ولاية
سنتان	مدة العضوية	ست سنوات
ألا يقل عمر العضو عن 25 عاماً، وأن يكون مواطناً أمريكياً منذ 7 سنوات على الأقل، وأن يكون مقيماً في الولاية التي يمثلها عند انتخابه.	شروط العضوية	ألا يقل عمر العضو عن 30 عاماً، وأن يكون مواطناً أمريكياً منذ 9 سنوات على الأقل، وأن يكون مقيماً في الولاية التي يمثلها عند انتخابه.
جميع المقاعد كل سنتين (في منتصف ولاية الرئيس).	تجديد المقاعد	نحو ثلث المقاعد كل سنتين.
ينتخب المجلس رئيسه، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في قيادة أعماله.	رئاسة المجلس	نائب الرئيس الأمريكي هو رئيس المجلس دستورياً، ويختار المجلس رئيساً مؤقتاً؛ ويتولى زعيم الأغلبية قيادة جدول الأعمال عملياً.
تُطرح فيه مشروعات قوانين الضرائب.	مشروعات قوانين الإيرادات الضريبية	يناقش مشروعات قوانين الضرائب وله صلاحية تعديلها.
لا يختص بالموافقة على الشخصيات التي يقوم الرئيس بتعيينها في مناصب وزارية أو غيرها.	التعيينات الرئاسية	موافقته شرط أساسي لتعيين بعض المناصب التي يرشح لها الرئيس شخصيات مثل الوزراء والسفراء والقضاة الاتحاديين.
لا يختص بإعطاء الموافقة الدستورية عليها.	المعاهدات	يوافق عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.
يوحّده الاتهام بأغلبية بسيطة	المساءلة الدستورية للرئيس وإجراءات عزل الرئيس	يجري المحاكمة، وتتطلب الإدانة ثلثي الأعضاء الحاضرين.
تُملأ بالانتخاب، ولا يجوز تعيين نائب مؤقت.	ملء المقاعد الشاغرة	يجوز لحاكم الولاية تعيين عضو مؤقت إذا سمح قانون الولاية، إلى حين ملء المقعد بالانتخاب.
يضم ستة ممثلين للعاصمة والأقاليم، لا يملكون التصويت على الإقرار النهائي للتشريعات في الجلسة العامة.	تمثيل العاصمة والأقاليم	لا يضم تمثيلاً مماثلاً؛ فعضويته مخصصة للولايات الخمسين فقط.
يأتي رئيس مجلس النواب بعد نائب الرئيس مباشرة.	الموقع في ترتيب خلافة الرئيس	يأتي الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بعد رئيس مجلس النواب.

120
☆☆☆119
☆☆☆

ثانياً: الكونغرس 119 الحالي والكونغرس 120 القادم

ينتظم عمل الكونغرس الأمريكي في دورات تشريعية متعاقبة، تستمر كل منها عامين، وتحمل رقماً متسلسلاً يحدد موقعها في تاريخ المؤسسة. وتكتسب كل دورة ملامحها الخاصة تبعاً لتوزيع المقاعد بين القوى السياسية، وحجم الأغلبية في المجلسين، والقيادات التي تتولى إدارة أعمالهما ورئاسة لجانها. كذلك تتمايز الدورات بأولوياتها التشريعية والرقابية، والقوانين التي تتجح في إقرارها، والقضايا التي تستحوذ على نقاشاتها، إضافة إلى طبيعة علاقتها بالرئيس ومدى التوافق أو الخلاف معه. وعلى هذا الأساس، نقف أمام دورتين للمقارنة: الكونغرس الحالي، الذي يحمل الرقم 119، والكونغرس المقبل، الذي يحمل الرقم 120.

1. أوجه المقارنة بين الكونغرس 119 و120

الكونغرس 120	وجه المقارنة	الكونغرس 119
من 3 يناير 2027 إلى 3 يناير 2029	مدة العمل	من 3 يناير 2025 إلى 3 يناير 2027
انتخابات 3 نوفمبر 2026	الانتخابات المرتبطة بتشكيله	انتخابات 5 نوفمبر 2024
انتخابات تجديد نصفي خلال منتصف ولاية ترامب الثانية	طبيعة الانتخابات	تزامنت مع الانتخابات الرئاسية
جميع مقاعد النواب، و35 مقعداً في الشيوخ؛ 33 دورياً ومقعداً بانتخابات خاصة	المقاعد المطروحة في الانتخابات	جميع مقاعد النواب، و34 مقعداً في الشيوخ؛ 33 دورياً ومقعداً بانتخاب خاص
لم تُحسم بعد؛ تحددها نتائج انتخابات نوفمبر 2026	الأغلبية الحزبية	جمهورية في المجلسين

2. الكونغرس الحالي.. 119

أ- ملامح رئيسية:

- بدأت دورته في 3 يناير 2025، لتغطي الأيام السبعة عشر الأخيرة من فترة رئاسة جو بايدن، وتستمر خلال العامين الأولين من فترة الرئاسة الثانية لدونالد ترامب.
- مع تولي الرئيس دونالد ترامب الرئاسة في 20 يناير 2025، اجتمعت للحزب الجمهوري السيطرة على البيت الأبيض ومجلسي الكونغرس. ويُوصف هذا الوضع سياسياً «الحكم الموحد» أو «السيطرة الجمهورية الثلاثية».
- يُعد واحداً من أقل الدورات إنتاجية في التاريخ الحديث من حيث عدد مشاريع القوانين التي تحولت بالفعل إلى قوانين نافذة.
- 121: عدد القوانين العامة التي صدرت بالفعل خلال الكونغرس الـ119، منذ بدايته في يناير 2025 وحتى 14 أكتوبر 2026؛ وليس عدد مشروعات القوانين المقدمة أو التي نوقشت فقط (109 قوانين ذات أثر عملي، و12 قانوناً تشريعياً أو تذكاريًا).

أبرز الدورات التشريعية في تاريخ الكونغرس الأمريكي

- الكونغرس 93: أقر قانون صلاحيات الحرب عام 1973، بتجاوز فيتو الرئيس نيكسون، واستهدف تعزيز مشاركة الكونغرس في قرارات استخدام القوات المسلحة، وفرض التزامات على الرئيس بالتشاور والإبلاغ.
- الكونغرس 107: أقر تفويض استخدام القوة بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، ثم تفويض استخدام القوة ضد العراق عام 2002.
- الكونغرس 116: إقرار قانون «كيرز» في مارس 2020 لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

ب- أبرز القوانين المُقرة خلال الدورة الحالية:

- **قانون الضرائب والإنفاق (One Big Beautiful Bill Act):** صدر في 4 يوليو 2025، ويتضمن حزمة من التخفيضات الضريبية والتعديلات على الإنفاق الفدرالي، تشمل برامج الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية، إلى جانب زيادة تمويل الدفاع وأمن الحدود ورفع سقف الدين الفدرالي بمقدار 5 تريليونات دولار.
- **قانون إلغاء الاعتمادات لعام 2025 (Rescissions Act):** صدر في 24 يوليو 2025، وينص على إلغاء اعتمادات مالية سبق تخصيصها، نحو 9 مليارات دولار، لبرامج المساعدات الخارجية والمنظمات الدولية، بما يشمل 800 مليون دولار من اعتمادات مساعدات الهجرة واللاجئين. إضافة إلى إلغاء تمويل مؤسسة البث العام الأمريكية للسنتين الماليتين 2026 و2027.
- **قانون تعزيز الشفافية في ضوابط التصدير الأمريكية (Superiority Maintaining American by Improving Export Control Transparency Act):** صدر في 19 أغسطس 2025، ويفرض على وزارة التجارة الأمريكية تقديم تقارير دورية إلى الكونغرس بشأن تراخيص تصدير السلع والتقنيات الخاضعة للرقابة إلى جهات محددة، تتضمن قيمة الصادرات والجهات المستفيدة وقرارات الموافقة أو الرفض، بدءاً من أغسطس 2026.
- **قانون ضمان تايوان (Taiwan Assurance Implementation Act):** صدر في 2 ديسمبر 2025، ويلزم وزارة الخارجية الأمريكية بإجراء مراجعات دورية للسياسات والإرشادات المنظمة للعلاقات مع تايوان كل 5 سنوات، وتقديم تقارير محدثة إلى الكونغرس خلال 90 يوماً من استكمال كل مراجعة؛ بهدف تعزيز الرقابة على السياسة الأمريكية تجاه تايوان.
- **قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2026 (NDAA):** صدر في 18 ديسمبر 2025، ويحدد السياسات والبرامج الدفاعية الأمريكية، بما يشمل تطوير القدرات العسكرية والتسليح والأمن القومي والتعويضات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتعاون العسكري الخارجي. القانون يحدد السياسات والبرامج ويجيز تمويلها؛ لكنه لا يوفر بمفرده الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها.
- **قانون تمديد صلاحيات الاستخبارات الخارجية (FISA Amendments Extension):** صدر في 30 إبريل 2026، وينص على تمديد صلاحيات أجهزة الاستخبارات الأمريكية بموجب الباب السابع من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية حتى 12 يونيو 2026، بدلاً من 30 إبريل 2026؛ ما يسمح بمواصلة جمع معلومات استخباراتية عن أهداف أجنبية خارج الولايات المتحدة لأغراض الأمن القومي.
- **قانون تأمين أمريكا (Secure America Act):** صدر في 10 يونيو 2026، ويخصص تمويلاً إضافياً لتعزيز أمن الحدود وإنفاذ قوانين الهجرة، بما يشمل دعم عناصر الأمن والتجهيزات وعمليات الاحتجاز والترحيل، وينص على استمرار توافر اعتمادات رئيسية حتى 30 سبتمبر 2029.
- **قانون عقوبات روسيا وإيران (Sanctioning Russia and Iran Act):** صدر في 18 سبتمبر 2026، ويتضمن إجراءات لفرض عقوبات على جهات مرتبطة بروسيا ومعاملات معينة في قطاع الطاقة، إلى جانب تمديد العمل بقانون العقوبات على إيران لعام 1996 من 2026 إلى 2031.

كيف تصدر القوانين في الكونغرس الأمريكي؟

- 1 تقديم المشروع**
يقدم أحد أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ مشروع قانون، مع اشتراط أن تبدأ مشروعات تحصيل الإيرادات في مجلس النواب.
- 2 الدراسة في اللجان**
يُحال المشروع عادة إلى لجنة مختصة لدراسته، وعقد جلسات استماع بشأنه، واقتراح تعديلات عليه.
- 3 المناقشة والتصويت**
إذا انتقل المشروع إلى الجلسة العامة، يُناقش ويُعدّل، ثم يُطرح للتصويت؛ ويُقرّ في الإجراءات العادية بأغلبية الحاضرين المصوّتين، مع اكتمال النصاب (يُقرّ بالأغلبية البسيطة 218 صوتاً من أصل 435).
- 4 الانتقال إلى المجلس الآخر**
يُحال المشروع إلى المجلس الثاني؛ حيث يخضع عادة للدراسة والمناقشة والتعديل والتصويت وفق قواعده. (يُقرّ بالأغلبية البسيطة 51 صوتاً من أصل 100).
- 5 تسوية الاختلافات**
إذا اختلفت نسختا المشروع، يعمل المجلسان على التوصل إلى صيغة مشتركة، عبر تبادل التعديلات أو تشكيل لجنة توفيق.
- 6 الموافقة على النص نفسه**
يجب أن يوافق مجلسا النواب والشيوخ على صيغة متطابقة للمشروع.
- 7 الإحالة إلى الرئيس**
تُعدّ النسخة الرسمية المعتمدة، وتُحال إلى الرئيس.
- 8 قرار الرئيس**
يوقع الرئيس المشروع فيصبح قانوناً، أو يعترض عليه باستخدام الفيتو ويعيده إلى المجلس الذي بدأ فيه، مصحوباً بأسباب اعتراضه.



التوقيع
= يصبح قانوناً



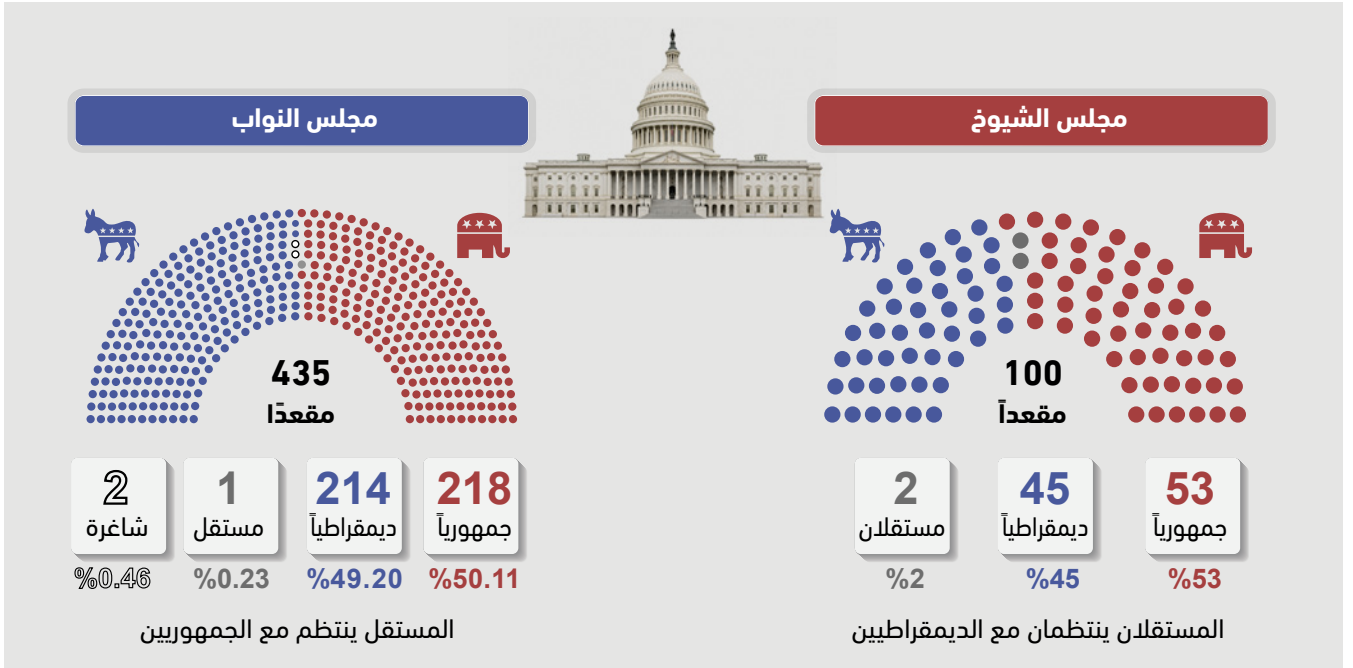
أو



الفيتو
= العودة إلى الكونغرس



ج- خريطة مقاعد الكونغرس الحالي 119:



د- أبرز القيادات في مجلسي النواب والشيوخ

The infographic features the U.S. House of Representatives seal at the top center. Below it, the title "مجلس النواب" is prominently displayed. To the right, logos for the Republican Party (الحزب الجمهوري) and the Democratic Party (الحزب الديمقراطي) are shown. Three key figures are highlighted in individual boxes:

- حكيم جيفريز (Hakeem Jeffries):** زعيم الأقلية الديمقراطية. يسلك توجهاً يسارياً وسطياً يجمع بين السياسات الاجتماعية التقدمية والنهج السياسي التوافقي. يركز على توسيع الرعاية الصحية، وإصلاح العدالة الجنائية، وحماية الحقوق المدنية. ويدعم المساعدات الأمريكية لأوكرانيا. ولاية نيويورك.
- مايك جونسون (Mike Johnson):** رئيس مجلس النواب. يتبنى توجهاً يمينياً محافظاً، يعارض الإجهاض وزواج المثليين، ويدعم القيم المسيحية المحافظة، إلى جانب خفض الإنفاق الحكومي وتعزيز الضوابط على الهجرة. ولاية لويزيانا.
- ستيف سكاليز (Steve Scalise):** زعيم الأغلبية الجمهورية. يتبع توجهاً يمينياً محافظاً، يركز على خفض الضرائب والإنفاق الحكومي، وتعزيز أمن الحدود، ودعم قطاع الطاقة والدفاع الوطني. ويؤيد تشديد سياسات الهجرة، وتعزيز دور الأجهزة الأمنية، والحد من الاعتماد الاقتصادي على الصين. ولاية لويزيانا.



مجلس الشيوخ



جي دي فانس
(J.D. Vance)



نائب الرئيس الأمريكي ورئيس مجلس الشيوخ بحكم منصبه

يتبع توجهاً يمينياً قومياً محافظاً يرتبط بسياسة "أمريكا أولاً"، ويركز على التشدد في مواجهة الهجرة وحماية الصناعة الأمريكية من خلال الرسوم الجمركية، ويتبنى نهجاً متحفظاً تجاه الالتزامات العسكرية الأمريكية الخارجية، ومعارضاً لتقديم مساعدات واسعة لأوكرانيا؛ داعياً إلى إعطاء الأولوية للتنافس مع الصين.



تشاك شومر
(Chuck Schumer)



زعيم الأقلية الديمقراطية

يسلك توجهاً يسارياً وسطياً، يركز على حماية الطبقة الوسطى، وتوسيع الرعاية الصحية، والاستثمار في البنية التحتية، وإصلاح نظام الهجرة. كما يعد من أبرز الداعمين لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومن أبرز الداعين إلى إحياء حل الدولتين والتوصل إلى تسوية سياسية.

ولاية نيويورك



جون ثون
(John Thune)



زعيم الأغلبية الجمهورية

يدعو إلى خفض الضرائب، وتشديد أمن الحدود، وحماية حق امتلاك الأسلحة، ومعارضة الإجهاد، كما يدعم تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية والردع الاستراتيجي، وسبق أن أيد تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا.

ولاية داكوتا الجنوبية



تشاك غراسلي
(Chuck Grassley)



الرئيس المؤقت
لمجلس الشيوخ

ينتهج توجهاً يمينياً محافظاً، يركز على ضبط الإنفاق الحكومي والحد من الهدر المالي، وتعزيز الرقابة على المؤسسات الاتحادية ومكافحة الفساد. كما أنه يتبنى في السياسات الخارجية دعم أوكرانيا، ويتخذ مواقف متشددة تجاه إيران وروسيا والصين، مع تأييده تعزيز التحالفات العسكرية الأمريكية.

ولاية آيوا

رؤساء اللجان السياسية والأمنية والدفاعية



مايك روجرز
(Mike Rogers)

رئيس لجنة القوات المسلحة
بمجلس النواب

يتبنى توجهاً يمينياً محافظاً، يعطي أولوية لتعزيز الإنفاق الدفاعي وتطوير القدرات العسكرية الأمريكية. ويركز على مواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالصين وغيرها من الخصوم الاستراتيجيين، ويدعم تعزيز القدرات الفضائية والعسكرية لضمان التفوق الأمريكي، بما في ذلك تطوير قوة الفضاء الأمريكية.

ألاباما



جيم ريش
(Jim Risch)

رئيس لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس الشيوخ

يتبنى توجهاً يمينياً محافظاً، يدعم خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي، وتعزيز استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة. وفي السياسة الخارجية، ويتبنى موقفاً متشدداً تجاه البرنامج النووي الإيراني، ويدعم منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، إلى جانب تعزيز القدرات الدفاعية الأمريكية.

أيداهو



براين ماست
(Brian Mast)

رئيس لجنة الشؤون الخارجية
بمجلس النواب

يتبنى توجهاً يمينياً محافظاً، ويتوافق مع نهج الرئيس ترامب "أمريكا أولاً"، ويدعو إلى إعادة توجيه المساعدات والسياسة الخارجية الأمريكية وفق المصالح الوطنية للولايات المتحدة.

فلوريدا



توم كوتون
(Tom Cotton)

رئيس لجنة الاستخبارات
بمجلس الشيوخ

يتبنى توجهاً يمينياً قومياً محافظاً، مع نهج متشدد في قضايا الدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية. يدعو إلى الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي وتعزيز التحالفات الاستراتيجية، ويتبنى مواقف حازمة تجاه إيران والصين وروسيا، ويرى ضرورة استخدام القوة والردع لحماية المصالح الأمريكية.

أركنساس



سوزان كولنز
(Susan Collins)

رئيسة لجنة الاعتمادات
بمجلس الشيوخ

تتبع نهجاً يمينياً معتدلاً يقوم على التعاون بين الحزبين، ولا سيما في قضايا الإنفاق الحكومي والرعاية الصحية والأبحاث العلمية والدفاع؛ ومع ذلك، فإن تصويتها غالباً ما يتوافق مع مواقف الحزب الجمهوري. ومواقف الرئيس ترامب.

مين



روجر ويكر
(Roger Wicker)

رئيس لجنة القوات المسلحة
بمجلس الشيوخ

يركز على تعزيز القوات المسلحة ورفع الجاهزية الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري. كما يدعم استمرار الالتزام الأمريكي بحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومساندة أوكرانيا، ويتبنى موقفاً متشدداً تجاه روسيا، مع تأييده فرض عقوبات لتعزيز الردع وحماية أمن الحلفاء الأوروبيين.

ميسيسيبي

هـ- التركيبة الاجتماعية والعمرية للكونغرس 119



3. الكونغرس 120 ملامح رئيسية متوقعة

- **الأعضاء الجدد وتغيير العضوية:** يُتوقع أن يشهد الكونغرس الـ120 دخول عدد كبير من الأعضاء الذين يتولون عضويتهم للمرة الأولى؛ إذ سيضم 90 عضواً جديداً على الأقل، حتى لو فاز جميع الأعضاء الحاليين الساعين إلى إعادة انتخابهم. ويرتبط ذلك بارتفاع عدد حالات التقاعد ووجود سباقات متقاربة يصعب ترجيح الفائز فيها.
- **احتمالات تغيير الأغلبية:** تمثل السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ محورياً رئيسياً لانتخابات التجديد النصفي، فيما يراقب المحللون السياسيون إمكانية انتقال السيطرة على أحد المجلسين أو كليهما إلى الديمقراطيين، أو احتفاظ الجمهوريين بأغليبتهم.
- **توقعات:** من المتوقع -بحسب رويترز- أن يدلي أكثر من 100 مليون شخص بأصواتهم في انتخابات التجديد النصفي هذا العام إذا جاء الإقبال مماثلاً لانتخابات عام 2022.

ثالثاً: انتخابات التجديد النصفى نوفمبر 2026

1. الملامح الرئيسية:

- **التعريف العام:** انتخابات عامة تُجرى في منتصف فترة ولاية الرئيس التي تمتد لأربع سنوات، وتحديدًا في «يوم الانتخابات» الذي يوافق أول يوم الثلاثاء من شهر نوفمبر. وتشمل المناصب الفدرالية المطروحة للاقتراع خلال هذه الانتخابات:



- **السند الدستوري:** تستند انتخابات التجديد النصفى إلى تنظيم الدستور الأمريكي لمدة الرئاسة وعضوية الكونغرس؛ ففي حين تحدّد المادة الثانية، القسم 1، البند 1، مدة ولاية الرئيس بأربع سنوات؛ تحدّد المادة الأولى، القسم 2، البند 1، مدة عضوية مجلس النواب بستينين. أما المادة الأولى، القسم 3، البند 1؛ فتحدد مدة عضوية مجلس الشيوخ بست سنوات، ويقسم البند 2 أعضائه إلى ثلاث فئات؛ بحيث يُطرح نحو ثلث المقاعد للانتخاب كل عامين. ونتيجة لهذا الترتيب الدستوري، تُجرى في منتصف الولاية الرئاسية انتخابات تشمل جميع مقاعد مجلس النواب ونحو ثلث مقاعد مجلس الشيوخ؛ وهي ما تُعرف بانتخابات التجديد النصفى.

• **ظاهرة سياسية:** تشهد انتخابات التجديد النصفى تاريخياً إقبالاً أقل من قبل الناخبين مقارنة بالانتخابات الرئاسية؛ حيث لا تتجاوز نسبة الناخبين المؤهلين الذين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع في انتخابات منتصف الولاية 40% تقريباً، في حين تصل نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية ما بين 50% و60%، وذلك على مدار السنتين عاماً الماضية.

يبرز ما يُعرف بـ«ظاهرة خسارة حزب الرئيس في الانتخابات النصفية»، أو ما يُعرف بـ«العقوبة الرئاسية» (Presidential Penalty)؛ حيث يميل الناخبون إلى معاقبة الحزب الذي يسيطر على الرئاسة، وقد يحدث ذلك حتى عندما لا يكون أداء الرئيس أو الوضع الاقتصادي سيئاً.

تُعد بمثابة استفتاء على أداء الرئيس الحالي وسلطته التنفيذية وأداء الحزب الحالي.

بحسب التقديرات، يخسر حزب الرئيس ما متوسطه 26 مقعداً في مجلس النواب، وأربعة مقاعد في مجلس الشيوخ في هذه الانتخابات منذ الحرب العالمية الثانية.

منذ بدء العمل بنظام الانتخابات المباشرة في منتصف الولاية، لم ينجح حزب الرئيس في زيادة عدد مقاعده في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ إلا في ثماني مناسبات (في عهد الرؤساء: وودرو ويلسون، وفرانكلين روزفلت، وجون كينيدي، وريتشارد نيكسون، وبيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، ودونالد ترامب، وجو بايدن).

لم يشهد سوى عامي 1934 (في عهد فرانكلين روزفلت) و2002 (في عهد جورج دبليو بوش) زيادة في مقاعد حزب الرئيس في كلا المجلسين.



2. أهمية انتخابات التجديد النصفى

تمثل انتخابات التجديد النصفى محطة لإعادة تشكيل موازين السلطة في الولايات المتحدة؛ فهي تحسم الأغلبية الحزبية في كل من مجلسي الكونغرس، وتؤثر في قدرة الرئيس على تمرير أجندته، وتحديد أولويات الإنفاق والضرائب والسياسات العامة. كما تحدد اتجاهات الرقابة والتحقيقات البرلمانية، وتؤثر في إقرار التعيينات القضائية والتنفيذية عبر مجلس الشيوخ، إضافة إلى إعادة توزيع السلطة داخل الولايات من خلال انتخابات الحكام والمجالس التشريعية. وتكتسب انتخابات عام 2026 أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

1 **تحديد مسار العاميين الأخيرين للرئيس ترامب:** يعزّز احتفاظ الجمهوريين بالمجلسين قدرة الرئيس على استكمال برنامجه، في حين يمنح فوز الديمقراطيين بأحدهما أدوات لعرقلة مشروعاته التشريعية والضغط عليه للتفاوض بشأن أولوياته.

2 **تغيير هيكل القوة في الكونغرس:** يجعل الفارق المحدود بين الحزبين خسارة عدد قليل من المقاعد كافية لتغيير السيطرة على أحد المجلسين، وإنهاء الحكم الموّحد الذي يجمع للجمهوريين الرئاسة وأغلبية مجلسي الكونغرس.

3 **اختبار حصيلة الولاية الثانية:** تأتي الانتخابات بعد تطبيق سياسات مثيرة للانقسام بشأن الرسوم الجمركية والهجرة والإنفاق والرعاية الصحية؛ ما يجعلها اختباراً لمدى قبول الناخبين لهذه السياسات وانعكاساتها على حياتهم وتكاليف معيشتهم.

4 **احتمال اتساع التحقيقات مع الإدارة الحالية:** يمنح فوز الديمقراطيين بأغلبية أحد المجلسين رئاسة لجانه وأدوات التحقيق والاستدعاء وعقد جلسات الاستماع؛ ما يتيح تكثيف الرقابة على قرارات الإدارة، وفتح ملفات تتعلق بالمصالح المالية لعائلة ترامب.

5 **تزامنها مع حرب إيران وتداعياتها:** تضيف الحرب وأعباؤها الاقتصادية بُعداً خارجياً إلى تقييم الناخبين لأداء الإدارة. وقد تؤدي أغلبية معارضة إلى زيادة الضغوط لمراجعة العمليات العسكرية، وتعزيز الرقابة على صلاحيات الرئيس في إدارتها.

6 **تشكيل ملامح المنافسة الرئاسية لعام 2028:** تتيح الحملات الانتخابية للمرشحين الرئاسيين المحتملين بناء نفوذهم وتوسيع حضورهم. وقد تعزّز النتائج مكانة تيار ترامب وخلفائه المحتملين، أو تمنح فرصاً أكبر لبدائل وتيارات منافسة داخل الحزبين.

3 محددات العملية الانتخابية

أ- النظام الانتخابي وقواعد الفوز

تحدد القواعد الانتخابية كيفية اختيار المرشحين واحتساب الأصوات وحسم الفوز. وتختلف بعض الآليات بين الولايات، بما يشمل أنواع الانتخابات التمهيدية، وإجراء جولات إعادة في بعض السباقات، واستخدام التصويت التفضيلي الذي يتيح للناخب ترتيب المرشحين بحسب تفضيله، وفيما يلي أبرز ملامح النظام الانتخابي للتجديد النصفى:

- **انتخاب مباشر:** يختار الناخبون أعضاء مجلسي الكونغرس بالتصويت المباشر.
- **مجلس النواب:** تنتخب كل دائرة انتخابية نائباً واحداً.
- **مجلس الشيوخ:** يُنتخب كل سيناتور بأصوات الناخبين على مستوى الولاية بأكملها.
- **الأكثر أصواتاً يفوز غالباً:** في معظم الولايات، لا يشترط الفوز الحصول على أكثر من 50% من الأصوات.
- **جولة إعادة في بعض الولايات:** إذا لم يحصل أحد على الأغلبية المطلوبة، يتنافس المرشحان الأعلى أصواتاً مجدداً.
- **التصويت التفضيلي:** في ألاسكا ومين، يرتب الناخب المرشحين حسب الأفضلية، وتُعاد معالجة الأصوات وفق هذا الترتيب لحسم الفائز.

ينتخب أعضاء مجلس النواب وفق نظام الفائز بأكثر عدد من الأصوات في معظم الولايات، مع اختلاف قواعد التأهل بين الولايات؛ ففي **كاليفورنيا** يتأهل المرشحان الأعلى أصواتاً في الانتخابات التمهيدية بغض النظر عن الحزب، في حين تشترط **تكساس** حصول المرشح على أكثر من 50% من الأصوات لحسم الانتخابات التمهيدية دون جولة إعادة.

تحدد القواعد الانتخابية آليات اختيار المرشحين واحتساب الأصوات وحسم الفوز، مع اختلاف بعض الإجراءات بين الولايات.



ب- الحملات الانتخابية

تشمل الأنشطة التي يستخدمها المرشحون للتعريف ببرامجهم ومواقفهم، من خلال الإعلانات والفعاليات والتواصل المباشر مع الناخبين. وتستعين الحملات بالموظفين والمتطوعين لنشر رسائلها، وإقناع الناخبين بدعم مرشحها، وحشد المؤيدين للمشاركة في التصويت.

- شهدت انتخابات 2026 نشاطاً إعلانياً مكثفاً؛ إذ تجاوز الإنفاق على إعلانات انتخابات مجلسي النواب والسييوخ فقط 4 مليارات دولار، وفق بيانات شركة AdImpact (تاريخ 20 أكتوبر 2026).
- 11,6 مليار دولار: إنفاق إعلاني متوقع للدورة الانتخابية كاملة وبمختلف سباقاتها الفدرالية وانتخابات الولايات والمحليات.

”تسعى الحملات إلى التأثير في اختيارات الناخبين عبر التعريف بالمرشحين وبرامجهم وإقناع الناخبين وحشد المؤيدين.“

ج- تمويل الحملات الانتخابية

- يوفر التمويل الموارد اللازمة لتغطية نفقات الإعلانات والعاملين والفعاليات والأنشطة الميدانية؛ ما يدعم قدرة الحملة على التواصل مع الناخبين.
- تخضع التبرعات لقواعد تنظم حدودها بحسب الجهة المانحة والمتلقيّة، كما تتطلب النفقات تسجيل أوجه الصرف والإفصاح عنها وفق القواعد المعمول بها.
- 2.8 مليار دولار: حجم إيرادات حملات مرشحي الكونغرس بمجلسيه، وقد أنفقوا نحو ملياري دولار خلال الفترة من يناير 2025 حتى يونيو 2026، وفق لجنة الانتخابات الفدرالية.
- 3500 دولار: الحد الأقصى لتبرع الفرد مباشرة لحملة كل مرشح فدرالي في كل انتخابات خلال دورة 2025-2026، مع احتساب الانتخابات التمهيدية والعامة كل على حدة؛ ما يعني أنه يمكن للفرد التبرع للمرشح نفسه بـ 3500 دولار للانتخابات التمهيدية، و3500 دولار أخرى للانتخابات العامة؛ بإجمالي 7 آلاف دولار للناخبين.

”يوفر التمويل الموارد اللازمة لتنفيذ الحملات والوصول إلى الناخبين، ضمن قواعد تنظم التبرعات والإفصاح المالي.“



د- تقسيم الدوائر الانتخابية

- تحدد حدود دوائر مجلس النواب مجموعة الناخبين الذين يتنافس المرشحون على أصواتهم في كل دائرة. وقد يؤدي تشكيل الدوائر إلى تقارب القوة التصويتية للحزبين؛ فتزداد المنافسة، أو إلى تركيز مؤيدي أحدهما؛ فيصبح المقعد أكثر ميلاً إليه؛ لذلك يؤثر تقسيم الدوائر في فرص الأحزاب في الفوز بالمقاعد.
- تُعدل حدود دوائر مجلس النواب داخل الولايات، ويُجرى هذا التعديل عادة كل 10 سنوات بعد التعداد السكاني.
 - لماذا هذا التعديل مهم في 2026؟ شهدت ولايات عديدة إعادة رسم خرائطها خارج الموعد المعتاد؛ ما يغيّر تركيبة الناخبين وفرص الحزبين في الفوز.
 - ماذا فعل ترامب؟ ضغط لإعادة رسم الدوائر لصالح الجمهوريين؛ واستهدف في تكساس تمهيد الطريق لكسب 5 مقاعد إضافية في مجلس النواب.
 - كيف تحركت إدارته؟ اعترضت وزارة العدل على قانونية أربع دوائر في تكساس، وطعنّت قضائياً في خريطة كاليفورنيا بدعوى التمييز العنصري.
 - ردّ ديمقراطي: أقرّت كاليفورنيا خريطة مضادة لتعزيز فرص الديمقراطيين في انتخابات 2026.

«التلاعب بالدوائر الانتخابية» أو «الجرمندر» (Gerrymandering): يُقصد بها إعادة هندسة الحدود الانتخابية للدوائر بما يخدم مصالح الحزب الحاكم، من خلال تقسيم الولايات أو المدن أو التجمعات السكانية بطريقة تمنحه ميزة انتخابية غير متكافئة، وتعزز فرص نجاحه.

هـ- القاعدة الانتخابية ومشاركة الناخبين

- لا تتوقف النتائج على عدد مؤيدي كل حزب، بل على نسبة من يشاركون منهم فعلياً في التصويت.
- تدخل انتخابات التجديد النصفى لعام 2026 بقاعدة انتخابية متنامية، تضم ملايين الشباب الذين بلغوا سن التصويت حديثاً؛ لكن حجم المشاركة الفعلية سيتوقف على قدرة الحملات على تحويل الأهلية والتسجيل والحماسة إلى أصوات.
- نحو 250 مليون مؤهل للتصويت: تقدير مركز بيو لحجم قاعدة المواطنين الأمريكيين البالغين 18 عاماً فأكثر في انتخابات 2026؛ وهو عدد المؤهلين، وليس عدد المسجلين أو المصوّتين بالفعل.
 - زيادة 8.4 مليون عن 2022: اتسعت القاعدة المؤهلة للتصويت بنحو 3% منذ انتخابات التجديد النصفى السابقة.
 - 8.5 مليون شاب: بلغوا سن التصويت وأصبحوا مؤهلين للمشاركة في انتخابات عامة للمرة الأولى بحلول نوفمبر 2026، وفق مركز CIRCLE بجامعة تافتس.

انتخابات 2024



73.6%

174 مليون شخص

من المواطنين الذين
بلغوا سن التصويت
من إجمالي عدد السكان



مسجلون للتصويت



65.3%

أدلى بأصواتهم
154 مليون شخص

انتخابات 2022 التجديد النصفى



69.1%

161.4 مليون شخص

من المواطنين الذين
بلغوا سن التصويت
من إجمالي عدد السكان



مسجلون للتصويت



52.2%

أدلى بأصواتهم
121.9 مليون شخص

يُقدَّر عدد المواطنين الأمريكيين المؤهلين للتصويت خلال انتخابات
التجديد النصفى 2026 نحو 250 مليون شخص، ولا يعني ذلك أنهم
جميعاً مسجلون للتصويت.

و- البيئة السياسية والاقتصادية

تشمل تقييم الناخبين لأداء الرئيس والإدارة، والأوضاع الاقتصادية، والقضايا التي يرونها الأكثر أهمية
عند التصويت، مثل المعيشة والصحة والأمن والهجرة. وتظهر استطلاعات الانتخابات النصفية ارتباط
التفضيلات الانتخابية بهذه التقييمات، مع اختلاف أهمية القضايا بين الناخبين وأنصار الأحزاب.

برزت تكاليف المعيشة والتضخم والهجرة والسياسة الخارجية ضمن القضايا المطروحة في انتخابات
2026؛ إذ بلغ معدل التضخم السنوي 3.7%، فيما أظهر استطلاع لصحيفة نيويورك تايمز وكلية سينا في
أكتوبر 2026 أن 36% من المستطلعين يؤيدون أداء الرئيس دونالد ترامب، مقابل 59% يعارضونه.

ترتبط اختيارات الناخبين بتقييم أداء الإدارة والأوضاع الاقتصادية
والقضايا السياسية والاجتماعية ذات الأولوية لديهم.



4- ما الجهات التي تدير الانتخابات؟

تمنح المادة الأولى، القسم الرابع من الدستور؛ الولايات سلطة تنظيم انتخابات الكونغرس، مع منح الكونغرس سلطة وضع قواعد اتحادية أو تعديل القواعد المتعلقة بهذه الانتخابات. وتوزع الإدارة الفعلية بين مستوى الولاية والمستوى المحلي، وفق قانون كل ولاية.

الجهة	تبعيتها وطبيعتها	اختصاصها الأساسي
المسؤول أو الهيئة الانتخابية على مستوى الولاية	جهة رسمية تُنشأ وتُحدّد صلاحياتها بقانون الولاية؛ وقد تكون مسؤولاً منتخباً أو معيّناً أو مجلس انتخابات.	الإشراف أو التنسيق على مستوى الولاية، وتطبيق القواعد الانتخابية ضمن اختصاصها.
مكاتب ومجالس الانتخابات المحلية	جهات رسمية في المقاطعات أو المدن والبلدات، بحسب الولاية.	تنفيذ معظم الأعمال اليومية: تسجيل الناخبين، وتجهيز الاقتراع، وإدارة المراكز، ومعالجة البطاقات وفرزها وحصر النتائج.

وتختلف كيفية توزيع هذه المهام بين الولايات، وأحياناً داخل الولاية نفسها:

نماذج توضّح الاختلاف:

- **كاليفورنيا:** يتولى «سكرتير الولاية» المنتخب دور المسؤول الانتخابي الأعلى، وتتفّذ مكاتب المقاطعات جانباً كبيراً من الإدارة الفعلية.
- **بنسلفانيا:** يتولى «سكرتير الكومنولث» المسؤولية الانتخابية العليا؛ ويُعيّنه الحاكم ويؤكدده مجلس شيوخ الولاية، في حين تتولى مجالس المقاطعات إدارة الانتخابات محلياً.
- **نيويورك:** يوجد مجلس انتخابات حكومي ذو تشكيل من الحزبين، إلى جانب مجالس محلية. ووجود أعضاء ذوي انتماء حزبي فيه لا يجعله لجنة داخل الحزب؛ فهو هيئة رسمية تمارس اختصاصات قانونية.

ما دور الجهات الفدرالية والمحاكم؟

الجهة	دورها
لجنة الانتخابات الفدرالية (FEC)	وكالة فدرالية مستقلة تختص بقواعد تمويل الحملات الفدرالية، بما في ذلك: التبرعات والإنفاق والإفصاح والإنفاذ؛ ولا تتولى تشغيل مراكز الاقتراع أو فرز الأصوات.
لجنة المساعدة الانتخابية (EAC)	هيئة فدرالية مستقلة تقدّم الإرشادات والمساعدة الفنية، وتعتمد مختبرات اختبار أنظمة التصويت وتصدّق على الأنظمة ضمن برنامجها؛ ولا تمثل سلطة مركزية تدير انتخابات الولايات.
وزارة العدل والجهات الفدرالية المختصة	إنفاذ القوانين الفدرالية المتعلقة بحقوق التصويت والجرائم الانتخابية، ضمن اختصاصاتها.
محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية	الفصل في الدعاوى والطعون الداخلية في اختصاص كل منها؛ وقد تتعلق بقواعد التصويت أو الإجراءات أو حقوق الناخبين. وتوضح منازعة قواعد البريد التي ناقشناها هذا الدور القضائي.

- **دور اللجان الوطنية للحزبين:** تُعد اللجنة الوطنية الديمقراطية (DNC) واللجنة الوطنية الجمهورية (RNC) هياكل التنظيم والتنسيق على المستوى الوطني للحزبين الديمقراطي والجمهوري. وتعملان على جمع التبرعات، ودعم التنظيمات الحزبية في الولايات، وتوفير أدوات الحملات وتعبئة الناخبين لمساندة مرشحي الحزبين. ويمتد دورهما طوال الدورة الانتخابية، بالتعاون مع اللجان الحزبية المتخصصة بانتخابات مجلسي النواب والشيوخ، في حين تتولى السلطات الانتخابية الرسمية إدارة الاقتراع.

5- مراحل الدورة الانتخابية لانتخابات التجديد النصفي الأمريكية 2026

أ- الاستعداد للانتخابات وتسجيل المرشحين

تبدأ العملية الانتخابية بإعلان الراغبين في الترشح لعضوية مجلسي النواب والشيوخ، واستيفاء شروط الترشح وتقديم المستندات المطلوبة وفق قوانين كل ولاية. كما ينظم المرشحون حملاتهم الانتخابية، ويبدؤون جمع التبرعات والتواصل مع الناخبين للتعريف ببرامجهم.



17205 مرشحين من الحزبين للمناصب الفدرالية ومناصب الولايات المشمولة والمحليات، بينهم 2554 مرشحاً للكونغرس، بواقع 2260 لمجلس النواب و294 لمجلس الشيوخ.

ب- إجراء الانتخابات التمهيدية

تنظم الولايات انتخابات تمهيدية لاختيار المرشحين الذين سيتنافسون في الانتخابات العامة، وتختلف آلياتها بين الولايات؛ إذ تسمح بعض الولايات بمشاركة الناخبين المسجلين لدى حزب معين، في حين تتيح أخرى مشاركة أوسع. وتحدد نتائج هذه المرحلة المرشحين المؤهلين للانتخابات العامة وفق النظام المعتمد.

الانتخابات التمهيدية: انتخابات تسبق الانتخابات العامة، لاختيار مرشحي الأحزاب أو تحديد المؤهلين للمنافسة النهائية على مقاعد الكونغرس، وفق نظام كل ولاية؛

- **فهناك انتخابات مغلقة،** تقتصر المشاركة فيها على الناخبين المسجلين لدى الحزب (مثل بنسلفانيا).
- **وأخرى مفتوحة؛** حيث يختار الناخب التصويت في تمهيدية حزب واحد، بغض النظر عن انتمائه الحزبي (مثل تكساس).
- **وهناك أيضاً انتخابات شبه مغلقة؛** إذ تسمح أيضاً بمشاركة الناخبين غير المنتسبين إلى أحزاب، وفق قواعد الولاية والحزب (مثل كارولينا الشمالية).
- **وأخيراً قد تكون مشتركة بين الأحزاب؛** حيث يتنافس جميع المرشحين في اقتراع واحد، ويتأهل الأعلى أصواتاً بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي، (وأبرزها في كاليفورنيا وواشنطن وألاسكا).

ج- جولات إعادة في الانتخابات التمهيدية

في بعض الولايات، تُجرى جولة إعادة إذا لم يحصل أي مرشح على نسبة الأصوات المطلوبة للفوز في الانتخابات التمهيدية. ويتنافس فيها عادة المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات؛ لتحديد المرشح الذي سيأهل إلى الانتخابات العامة. ولا تطبق هذه المرحلة في جميع الولايات.

د- التصويت المبكر والبريدي

تتيح بعض الولايات الأمريكية للناخبين الإدلاء بأصواتهم قبل يوم الانتخابات العامة، إما بالحضور شخصياً إلى مراكز التصويت المبكر، أو من خلال بطاقات الاقتراع البريدية. وتختلف مواعيد التصويت وشروطه وإجراءاته من ولاية إلى أخرى؛ ما يتيح للناخبين خيارات إضافية للمشاركة في الانتخابات.

بدأ التصويت المبكر للانتخابات العامة في عدد من الولايات؛ منها **فرجينيا** في 18 سبتمبر، و**جورجيا** في 13 أكتوبر، و**مينيسوتا** في 16 أكتوبر، و**تكساس** في 19 أكتوبر 2026. مع اختلاف مواعيد التصويت البريدي وشروطه بين الولايات.

التصويت بالبريد: أثارت هذه الآلية خلافاً بين إدارة الرئيس دونالد ترامب وعدد من الولايات، بعدما أصدر ترامب أمرين تنفيذيين في 25 مارس 2025 و31 مارس 2026 لتشديد إجراءات التصويت بالبريد والتحقق من أهلية الناخبين، في إطار مساعيه للحد من التزوير الانتخابي المحتمل، فيما واجهت الإجراءات طعوناً قضائية تتعلق بصلاحيات الإدارة الفدرالية في تنظيم الانتخابات.

إتاحة التصويت قبل يوم الانتخابات، وفق الوسائل والشروط والمواعيد التي تحددها الولاية.



هـ- إجراء الانتخابات العامة

تُجرى انتخابات التجديد النصفى الأمريكية في 3 نوفمبر 2026، ويصوت الناخبون لاختيار جميع أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وفي هذا اليوم، يمكن الاستدلال على مجموعة من الملامح:

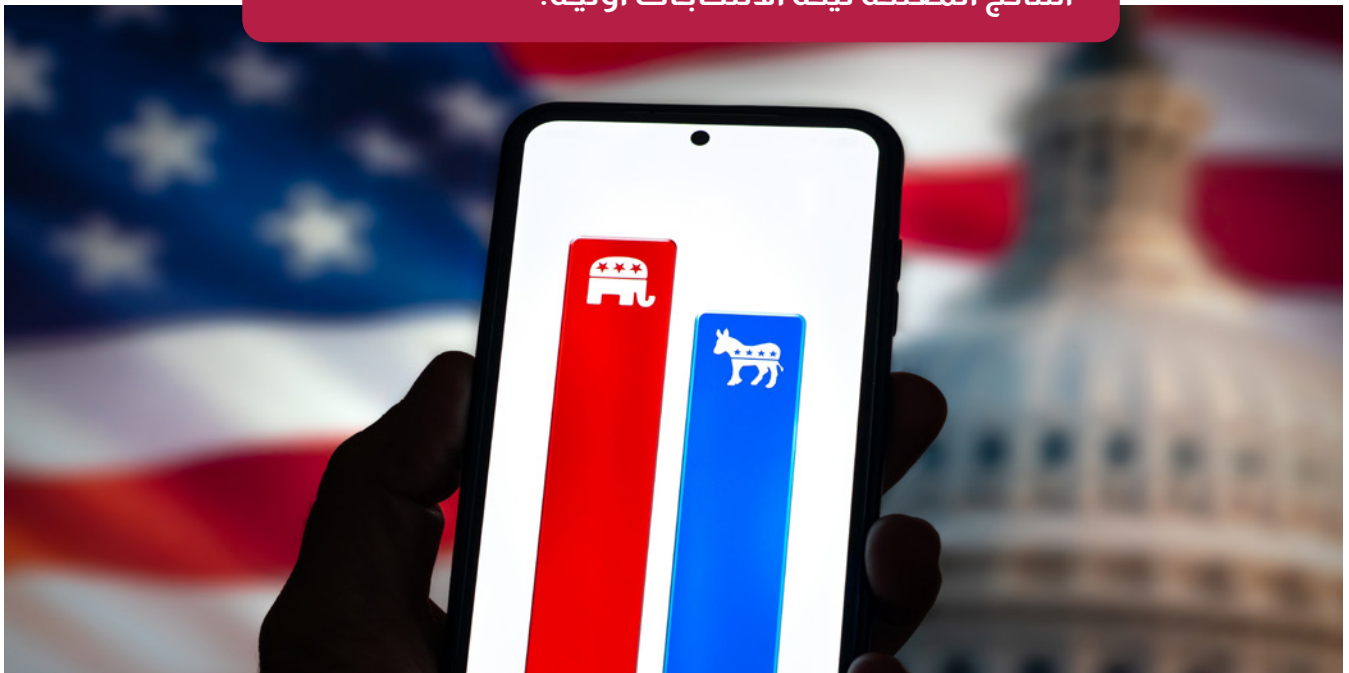
- **حرية الاختيار:** يستطيع الناخب التصويت لأي مرشح، بصرف النظر عن انتمائه الحزبي، حتى لو لم يشارك في الانتخابات التمهيدية.
- **أكثر من منافسة:** قد تتضمن بطاقة الاقتراع انتخابات لحكام الولايات ومناصب تشريعية ومحلية، إلى جانب انتخابات الكونغرس؛ بحسب محل إقامة الناخب.
- **مواعيد متفاوتة:** تختلف ساعات فتح مراكز الاقتراع وإغلاقها بين الولايات، فلا ينتهي التصويت في جميع أنحاء البلاد في لحظة واحدة.
- **نتائج أولية:** تُنشر النتائج تدريجياً بعد إغلاق المراكز؛ لكنها تظل غير رسمية إلى حين استكمال حصر الأصوات ومراجعتها والتصديق عليها.

“اختيار ممثلي الناخبين في الكونغرس، ويوافق الموعد العام لدورة 2026 الثلاثاء 3 نوفمبر 2026.”

و- فرز الأصوات واعتماد النتائج

بعد انتهاء التصويت، تبدأ السلطات الانتخابية في الولايات فرز الأصوات والتحقق من النتائج ومراجعتها، بما يشمل الأصوات المبكرة والبريدية المستوفية للشروط. ثم تعتمد النتائج رسمياً وفق الإجراءات والمواعيد المحددة في كل ولاية، ويعلن عن المرشحين الفائزين.

“إحصاء الأصوات ومراجعتها واعتماد النتائج رسمياً؛ إذ تكون النتائج المعلنة ليلة الانتخابات أولية.”



6- خريطة الانتخابات

أ- انتخابات مجلس النواب

- لكل ولاية عدد من المقاعد يتناسب مع سكانها؛ ويُنتخب نائب واحد عن كل دائرة.
- الولايات الأربع الأولى وحدها تضم 144 مقعداً؛ نحو ثلث المجلس.
- ست ولايات لها مقعد واحد فقط: ألاسكا، ديلاوير، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، فيرمونت، ووايومنغ.

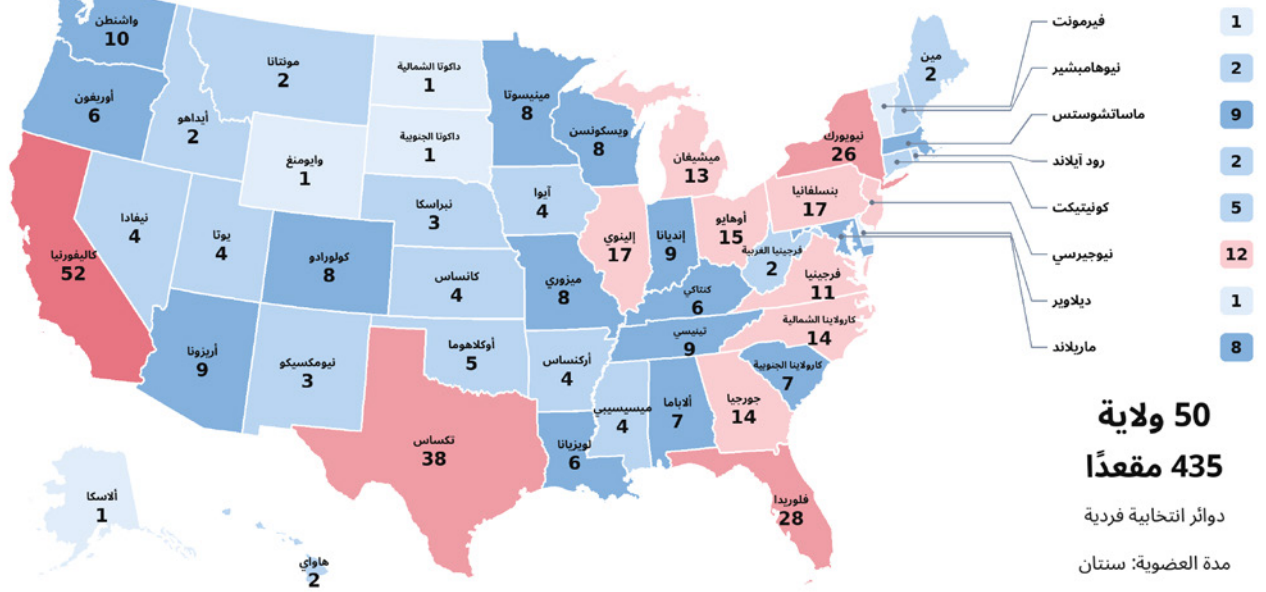
توزيع المقاعد المطروحة على الولايات الخمسين

218
أغلبية مجلس مكتمل

50
ولاية تشارك في الانتخابات

435
مقعداً مطروحاً للانتخاب

الرقم داخل الولاية يوضح عدد مقاعدها
الألوان تعبر عن حجم التمثيل، ولا تشير إلى الأحزاب



دليل الألوان: عدد مقاعد الولاية



الأحمر والأزرق لتمييز أحجام التمثيل، دون دلالة حزبية.

أكبر أربع ولايات تمثيلاً: 144 مقعداً مجتمعة

تمثل نحو ثلث مجلس النواب

38 مقعداً

تكساس

52 مقعداً

كاليفورنيا

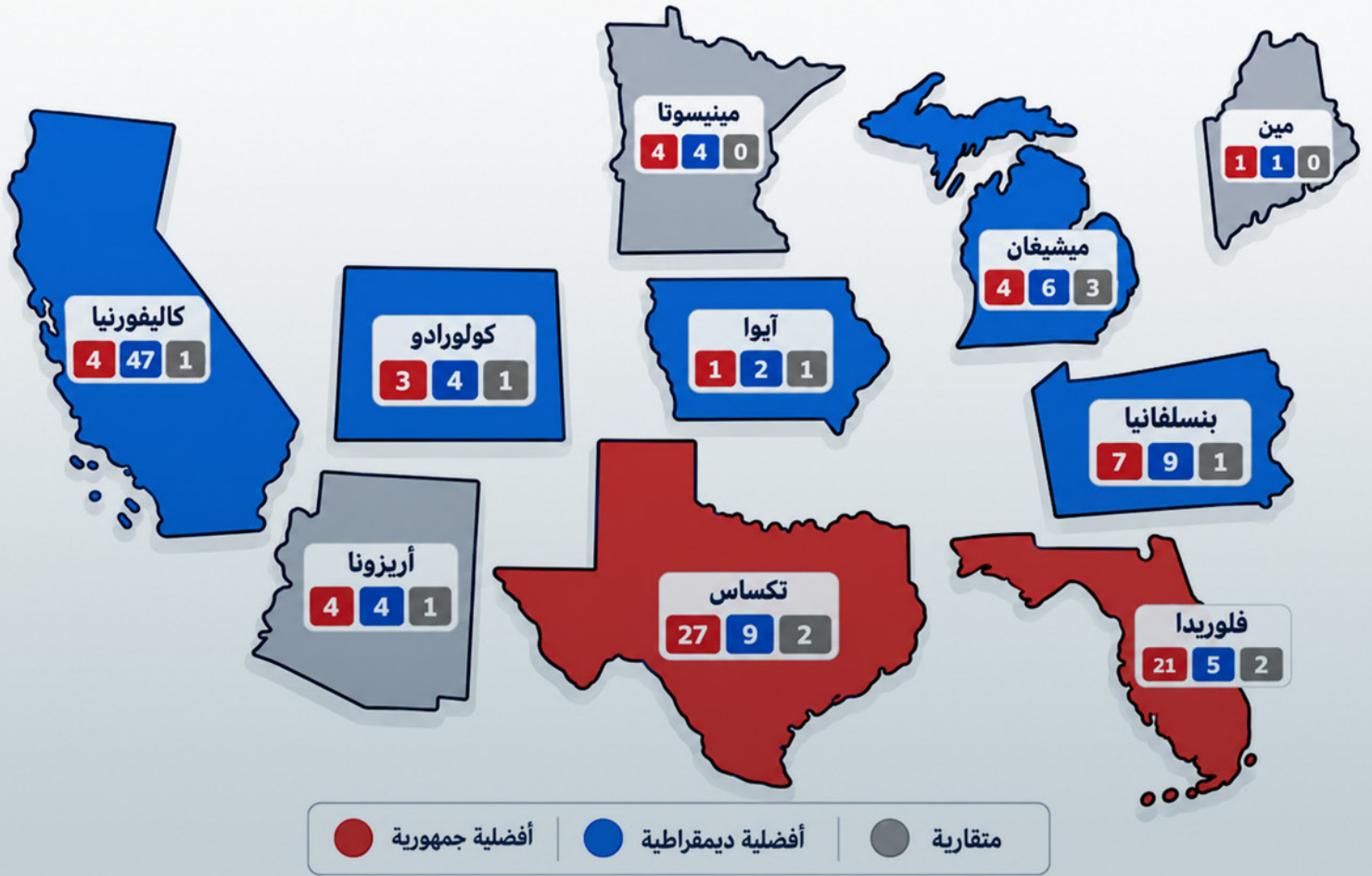
26 مقعداً

نيويورك

28 مقعداً

فلوريدا

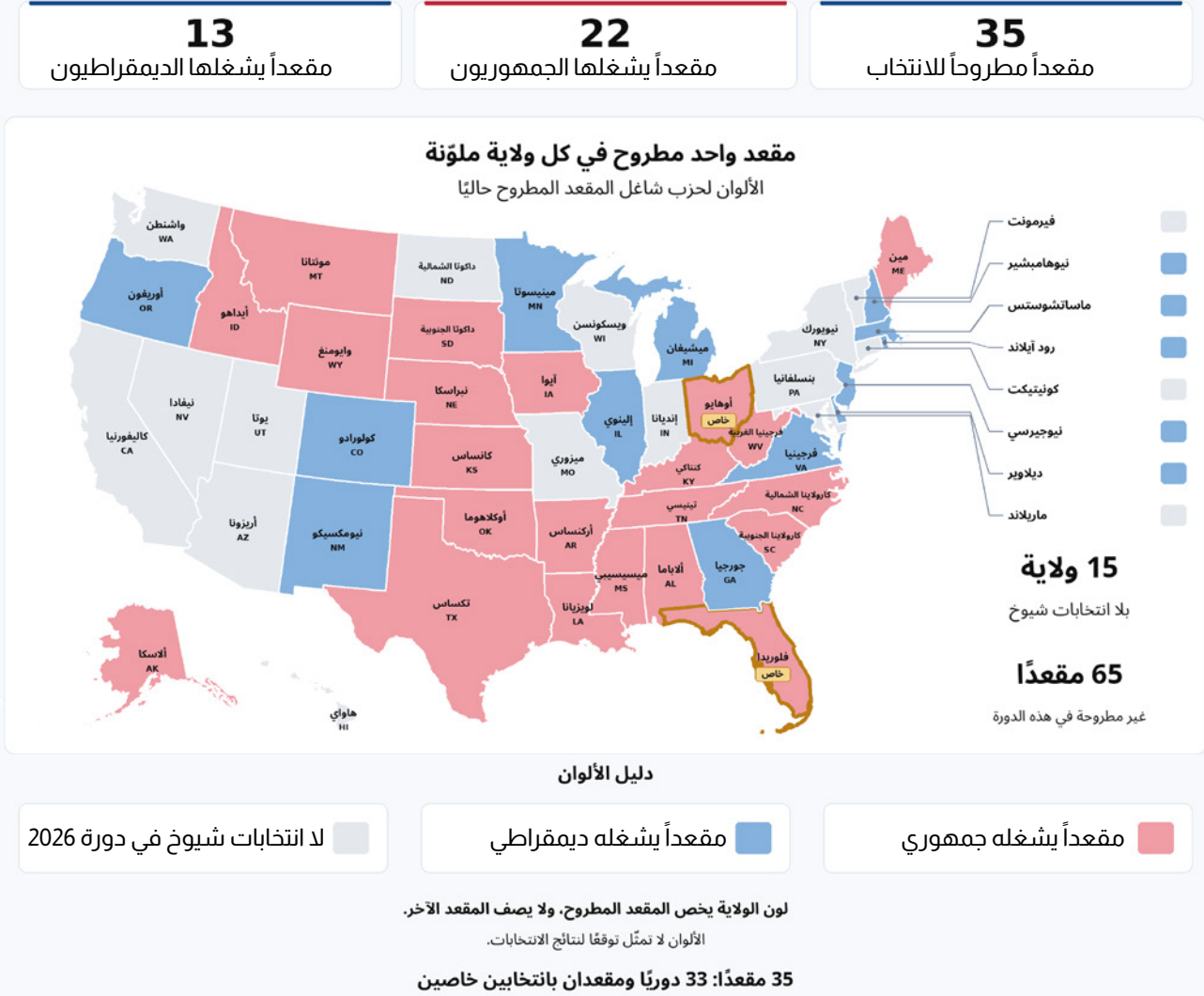
التوقعات المحتملة للولايات الحاسمة والمتقاربة بمجلس النواب 2026



ب- انتخابات مجلس الشيوخ

- تشمل 33 انتخاباً دورياً، وانتخابين خاصين في فلوريدا وأوهايو.
- 65 مقعداً لا تُطرح للانتخاب في هذه الدورة؛ ويظل العدد الإجمالي للمجلس 100 مقعد.

خريطة المقاعد المطروحة في الولايات



ترجيحات مجلس الشيوخ بحسب استطلاع ساباتو - جامعة فرجينيا، 14 أكتوبر 2026

الترجيح	عدد الولايات	الولايات
أفضلية كبيرة للديمقراطيين	9	كولورادو، ديلاوير، إلينوي، ماساتشوستس، نيو جيرسي، نيومكسيكو، أوريغون، رود آيلاند، فرجينيا.
فوز الديمقراطيين مرجّح	2	جورجيا، نيوهامبشاير.
تميل للديمقراطيين مع منافسة قائمة	4	ألاسكا، ميشيغان، مينيسوتا، كارولينا الشمالية.
مقاربة بلا أفضلية واضحة	5	آيوا، كانساس، مين، أوهايو، تكساس.
تميل للجمهوريين مع منافسة قائمة	1	نبراسكا.
فوز الجمهوريين مرجّح	2	ميسيسيبي، كارولينا الجنوبية.
أفضلية كبيرة للجمهوريين	12	ألاباما، أركنساس، فلوريدا، أيداهو، كنتاكي، لويزيانا، مونتانا، أوكلahoma، داكوتا الجنوبية، تينيسي، فرجينيا الغربية، وايومنغ.

7- سيناريوهات تشكيل الكونغرس 120

ستحدد انتخابات نوفمبر موازين القوة داخل الكونغرس الـ120، الذي يبدأ عمله في 3 يناير 2027، ومساحة التوافق أو المواجهة مع الرئيس خلال العامين الأخيرين من ولايته. وتمنح ترجيحات (Elections Inside) الصادرة في 15 أكتوبر الديمقراطيين أفضلية لاستعادة مجلس النواب، في حين تضع مكاسبهم المحتملة في الشيوخ بين ثلاثة وخمسة مقاعد؛ ما يقي السيطرة عليه مفتوحة على الحزبين. وعلى هذا الأساس، يمكن تصور أربعة سيناريوهات:

أغلبية ديمقراطية في المجلسين

1

يمنح هذا السيناريو الديمقراطيين قدرة أوسع على تحديد الأجندة التشريعية، وإدارة التحقيقات، والتفاوض على أولويات الإنفاق. وتضيف السيطرة على الشيوخ إمكان تعطيل أو رفض تعيينات رئاسية جديدة. ويُرجَّح أن تتسع المساومات بشأن الموازنة والسياسات الكبرى، مع اعتماد الرئيس بدرجة أكبر على صلاحياته التنفيذية المتاحة. وتظل قدرة المعارضة على تحويل أولوياتها إلى قوانين مرتبطة بمواجهة الفيتو الرئاسي.

النواب ديمقراطي والشيوخ جمهوري

2

يتحول مجلس النواب إلى مركز للرقابة والضغط على الإدارة، في حين يحتفظ الجمهوريون في الشيوخ بنفوذهم على التعيينات ومسار التشريع. وتصبح قوانين الإنفاق والتمويل الحكومي ساحة رئيسية للتفاوض؛ لأن إقرارها يحتاج موافقة المجلسين. وقد تتكرر التسويات المؤقتة عند تعثر الاتفاق، فيما تتوقف قدرة الرئيس على تمرير مشروعات جديدة على استقطاب دعم يتجاوز حزبه.

أغلبية جمهورية في المجلسين

3

يتيح احتفاظ الجمهوريين بالمجلسين استمرار التنسيق بين البيت الأبيض والقيادات البرلمانية، ويوفر للرئيس مساحة أكبر لاستكمال برنامجه وإقرار التعيينات الجديدة؛ لكن حجم الأغلبية وتماسكها سيحددان قدرتها على الإنجاز؛ فالقوائم المحدودة تمنح أعضاءً أو تيارات داخل الحزب وزناً تفاوضياً أكبر. كما تظل القواعد الإجرائية في الشيوخ عاملاً مؤثراً في تمرير كثير من التشريعات.

النواب جمهوري والشيوخ ديمقراطي

4

يبدو هذا الاحتمال أقل اتساقاً مع أفضلية الديمقراطيين الحالية في مجلس النواب؛ لكنه يظل ممكناً لاختلاف خريطة المنافسة بين المجلسين. وفيه يحظى الرئيس بدعم في النواب، ويواجه مجلس شيوخ معارضاً يستطيع الضغط على التعيينات والتشريعات والاتفاقات التي تستلزم موافقته. وقد تتعطل مبادرات تمر بسهولة في المجلس الآخر؛ ما يفرض تفاوضاً متواصلاً بين المؤسستين.

رابعاً: الشرق الأوسط في الكونغرس: أين يتغيّر ميزان التأثير؟

ستصل تداعيات انتخابات التجديد النصفي إلى الشرق الأوسط عبر قرارات تتعلق بالحرب والسلام، والمساعدات، والتسليح، والعقوبات. ففي حين تتولى الإدارة الأمريكية قيادة الدبلوماسية والعمليات العسكرية؛ يمتلك الكونغرس أدوات لتوفير الموارد، وتحديد أوجه استخدامها، ومراجعة سياسات الإدارة ومساءلتها؛ ومن هنا، تبرز أهمية الكونغرس الـ120 حول الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده «كيف سيوظف سلطاته خلال العاميين الأخيرين من رئاسة ترامب، وما الملفات التي ستحظى بالتوافق أو تتحول إلى ساحات للمواجهة؟»

أ- إيران وكلفة الحرب وشروط التسوية:

لا تعني نتائج انتخابات التجديد النصفي بالضرورة حدوث تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه إيران؛ إذ يحتفظ الرئيس بصلاحيات واسعة في إدارة السياسة الخارجية والعمليات العسكرية. وتقدم حرب العراق مثلاً على حدود التأثير الانتخابي؛ فبعد خسارة الجمهوريين أغلبية مجلسي النواب والشيوخ في انتخابات 2006، مضى الرئيس جورج بوش في زيادة القوات الأمريكية بالعراق مطلع 2007، واستخدم الفيتو في مايو من العام نفسه ضد مشروع تمويل تضمّن موعداً لبدء الانسحاب. ويشير ذلك إلى أن تغيّر الأغلبية قد يزيد الضغوط على الإدارة، مع استمرار قدرتها على متابعة خياراتها الأساسية. وفي هذا الإطار، قد يتركز تأثير الكونغرس المقبل على تمويل السياسة تجاه إيران وشروط تنفيذها والرقابة على نتائجها. فالصراع يطرح أسئلة بشأن أهداف العمليات وكلفتها وحماية القوات والشركاء واستنزاف الذخائر؛ وقد قدّر مكتب الموازنة بالكونغرس كلفة العمليات على وزارة الدفاع بنحو 38 مليار دولار حتى 1 أغسطس 2026. ويستطيع الكونغرس مناقشة التمويل الإضافي، والسعي إلى تقييد استخدام الأموال أو تحديد نطاق التفويض العسكري، مع خضوع القيود التشريعية لإجراءات إصدار القوانين واحتمال الفيتو الرئاسي. وإذا تقدمت الدبلوماسية؛ يمتد دوره إلى العقوبات ومراجعة الاتفاقات المتعلقة بالبرنامج النووي وفق القانون؛ ولذلك، قد يجتمع أعضاؤه على الحد من امتداد الحرب، مع تأييد استمرار الضغط على طهران.

ب- غزة وإسرائيل وإشكالية الدعم وشروط استخدامه:

يستند التعاون الأمني الأمريكي الإسرائيلي إلى علاقات مؤسسية ممتدة، في حين يتصاعد الخلاف داخل الكونغرس حول حجم الدعم وشروطه واستخدام الأسلحة الأمريكية. وقد يتركز تأثير الأغلبية المقبلة على مراجعة أصناف محددة من التسليح، ومراقبة استخدامه، وربط بعض أوجه الدعم باعتبارات إنسانية وأمنية. وتكتسب دورة الكونغرس المقبلة أهمية إضافية لامتدادها إلى السنة المالية 2028، التي ينتهي معها إطار المساعدات العسكرية الحالي لإسرائيل؛ وهو ما يجعل ترتيبات ما بعده، بما فيها التمويل والتطوير والإنتاج الدفاعي المشترك، ملفاً مهماً للمتابعة. وفي غزة، يتصل دور الكونغرس أيضاً بكيفية تمويل الإغاثة والتعافي، والجهات التي تتولى إدارة الأموال، وضمان وصولها إلى المدنيين ومنع إساءة استخدامها. وقد ظهرت هذه الأسئلة بالفعل في مطالبات رسمية داخل مجلس الشيوخ بمزيد من الشفافية بشأن تمويل ترتيبات إعادة الإعمار؛ ومن ثم قد يتوقف نجاح المبادرات على قدرتها على الجمع بين التمويل والرقابة والقبول السياسي.





ج- استمرار الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج:

في ضوء العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المرجح أن تستمر الشراكة بين الجانبين، أياً كانت نتيجة انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس الأمريكي. كما قد تدفع تداعيات الصراع الإقليمي إلى مناقشات في الكونغرس حول الدور الأمريكي في المنطقة.

د- اليمن والبحر الأحمر:

تُعد قضية الأمن في البحر الأحمر جزءاً من اهتمامات الكونغرس المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومن المرجح أن تخضع هذه القضية لكثير من المناقشات في الكونغرس القادم.

هـ- سوريا ولبنان والعراق والدعم المشروط:

تلتقي ملفات الدول الثلاث أمام الكونغرس المقبل حول تعزيز مؤسسات الدولة وضمان فاعلية الدعم الأمريكي. ففي العراق، يبرز تمويل التدريب والتسليح لمواجهة داعش، مع منع وصول الموارد إلى الجماعات المسلحة المدعومة من إيران. وفي سوريا، يتركز الاهتمام بعد إلغاء قانون «قيصر» ورفع العقوبات الشاملة على دعم الاستقرار والتعافي، ومتابعة مكافحة الإرهاب وحماية المكونات المجتمعية. أما في لبنان، فتتمثل الأولوية في دعم الجيش لبسط سلطة الدولة، والتحقق من فاعلية المساعدات ومنع إساءة استخدامها.

و- مصر والأردن ما بين استدامة المساعدات وحدود الشروط:

تمثل المساعدات الأمريكية لمصر والأردن ركيزة في العلاقات الأمنية والإقليمية؛ لكنها تظل مرتبطة بقرارات التمويل داخل الكونغرس. ففي الحالة المصرية، يظل التعاون العسكري وأمن الحدود والوساطة الإقليمية ركائز مهمة للعلاقة مع واشنطن. وفي حال فوز الديمقراطيين بأغلبية أحد المجلسين، قد تحظى بعض القضايا باهتمام أكبر ضمن مناقشات المساعدات، في ضوء اهتماماتهم وأولوياتهم الرقابية، مع استمرار وزن المصالح الاستراتيجية المشتركة والمرونة التي تتيحها القوانين للإدارة. أما مذكرة المساعدات مع الأردن، الممتدة حتى السنة المالية 2029، فتظل خاضعة للاعتمادات التي يقرها الكونغرس؛ ومن ثم قد يظهر أثر الانتخابات في حجم التمويل، وشروط صرفه، ومدى استقراره من عام إلى آخر.



خامساً: من سباق التجديد النصفى 2026 إلى انتخابات الرئاسة 2028

لا ينتهي أثر انتخابات التجديد النصفى بإعلان الفائزين؛ فمن نتائجها تبدأ مرحلة تتداخل فيها إدارة الحكم مع الاستعداد للانتخابات الرئاسية المقبلة. وخلال هذه الفترة، تصبح العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض عاملاً مؤثراً في حصيلة العاميين الآخرين لترامب، وفي البرامج والقيادات التي يقدمها الحزبان للناخبين عام 2028.

1. الأغلبية تحت الاختبار

يمنح الفوز بالأغلبية أدوات للتأثير؛ لكنه يضع أصحابها أمام مسؤولية استخدامها. فإذا احتفظ الجمهوريون بالمجلسين، سيواجهون اختبار تحويل سيطرة حزبهم إلى إنجازات. وإذا استعاد الديمقراطيون أحدهما أو كليهما، فسيُختبر أدائهم في الرقابة والتفاوض وتقديم البدائل. وتظل التشريعات والإنفاق محكومة بتوازن الصلاحيات بين المجلسين والرئيس.

2. إعادة ترتيب الحزبين

قد تعزز نتائج 2026 مكانة التيارات والمرشحين الذين يحققون اختراقات، وتدفع الحزبين إلى مراجعة رسائلهما وأولويات الإنفاق والحشد؛ لكن الفوز بالتجديد النصفى لا يضمن الفوز بالرئاسة؛ فمناصفة 2028 ستأثر أيضاً بأداء الاقتصاد، وتطور الأزمات، وهوية المرشحين، وقدرتهم على توسيع تحالفاتهم الانتخابية.

3. قيادة ما بعد ترامب

وفق التعديل الثاني والعشرين للدستور، لا يجوز انتخاب شخص للرئاسة أكثر من مرتين؛ ولذلك تطرح انتخابات 2028، بالنسبة للجمهوريين، مسألة اختيار حامل مشروع الحزب بعد ترامب.

وبالنسبة للديمقراطيين، تتيح الفترة السابقة للانتخابات اختبار قيادات وبرامج قادرة على تحويل المعارضة إلى بديل للحكم.



4. مقاعد يتجاوز أثرها 2028

تنتهي المدد الجديدة لأعضاء مجلس النواب في يناير 2029، في حين تمتد مدد الفائزين بمقاعد الشيوخ في الانتخابات الدورية لعام 2026 إلى يناير 2033؛ وبذلك يشارك هؤلاء في تشكيل البيئة التشريعية التي سيواجهها الرئيس المقبل؛ أما الفائزون بالانتخابات الخاصة، فيكملون المدد المتبقية للمقاعد المعنية.

وختاماً، تبدأ دلالة الانتخابات من إدراك أن السلطة تفويض مؤقت، وأن المجتمع يحتفظ بحق مراجعة من يتحدثون باسمه. وفي انتخابات التجديد النصفى، تتاح للمواطن الأمريكي فرصة التأثير في مسار الحكم قبل اكتمال الولاية الرئاسية؛ ما يجعل الزمن نفسه أداة للمساءلة. وبين صوت الناخب وقرار الدولة، تمتد شبكة من القواعد والمؤسسات والمصالح والموارد، تتحدد داخلها قدرة التفضيلات الشعبية على التحول إلى سياسات. وتتوقف حيوية الديمقراطية على المشاركة، وعدالة التمثيل، وقبول تداول السلطة، وقدرة المؤسسات على تحويل الخلاف إلى تفاوض. فالانتخابات تمنح تفويضاً بممارسة الحكم، وتظل مشروعية القرارات موضع اختبار يومي أمام حاجات المجتمع وتطلعاته.

وتأتي انتخابات 2026 لتضع هذه المعاني أمام اختبار عملي، فمع الانتقال من الكونغرس الـ119 إلى الـ120؛ تتجدد الأسئلة بشأن حدود سلطة الرئيس، ومسؤولية الأغلبية، وفاعلية الرقابة، وأولويات الإنفاق والتشريع. وتمتد آثار الاختيار إلى العاميين الأخيرين لرئاسة ترامب، وملامح المنافسة في 2028، وإلى الشرق الأوسط؛ حيث تتصل قرارات واشنطن بأمن الدول وفرص التسوية والتعافي. وهكذا، يشارك الناخب في رسم «نتائج» تتجاوز حدود دائرته، ويتحمل المنتخب مسؤولية تتجاوز مصالح من صوّتوا له. ويكمن الاختبار الأعظم في قدرة المؤسسات على ترجمة التنافس إلى حكم مسؤول، يجمع بين إمكان اتخاذ القرار وواجب تبريره، ويحفظ للناس حق مراجعة السلطة، وللسلطة التزامها بخدمة الناس، وللقدرة صلتها بالمسؤولية عن آثار استخدامها.



مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحويلات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

